المحاضرة الرابعة عشرة علم الاجتماع السياسي

مراجعة عامة

نماذج الأسئلة الموضوعية

واجاباتها

ظللى على رمز الإجابة الصحيحة فى العبارات التالية:-

١- تعددت تعريفات علم الاجتماع السياسى أهمها التعريف الذي يؤكد على:

التفاعل العلمي بين الدولة والمجتمع. ب- دراسة الأحزاب السياسية.

ج- الوظائف التي تؤديها النظم الاجتماعية. د- أهمية التنظيمات الاقتصادية.

٢- تعتمد منهجية علم الاجتماع السياسى على :

أ- دراسة السلطة. ب- طريقة المقارنة.

ج- السلوك الاجتماعي. د- مراحل تشكيل الرأي العام.

٣- يعد علم الاجتماع السياسى علماً تطبيقياً بمعنى اهتمامه بـ:

أ- الفرضيات النظرية. ب- السلطة السياسية.

ج- حل المشكلات الاجتماعية والسياسية. د- البعد عن الدراسات الميدانية.

٤- يمكن حصر أهم المشكلات المنهجية التى تجابه حقل علم الاجتماع السياسى فى:

أ- قلة الخبراء والمتخصصين في هذا الحقل. ب- وضوح الطرق المنهجية التى يستعملها الاجتماع السياسي. ج- غموض حقيقة الظواهر الاجتماعية والسياسية. د- الخصائص الذاتية والشخصية للباحثين.

٥- وهب " أفلاطون " عدة أفكار ونظريات عن الدولة والمجتمع وذلك فى كتابه:

أ- السياسة. ب- الجمهورية. ج- القوانين. د– الرأي العام.

٦- يعد الفيلسوف " وليم هيجل " من المفكرين السياسيين وقد اشتهر بابتداع قانون:

أ- المجتمع المدني. ب- فلسفة الحق.

ج- الديالكتيك. د- المعرفة.

٧- اشتهر العالم الاجتماعى والسياسى الايطالى " باريتو " بنظريته عن:

أ- السلطة السياسية. ب- القوة الاجتماعية.

ج- السلوك الاقتصادي. د- دورة النخبة.

٨- أهم أوجه الشبه والتكامل بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسى هما :

أ- تشابه الطرق المنهجية والعلمية التي يستعملها العلمان. ب- تباين الأحكام القيمية.

ج- تعارض النظريات الموجهة للدراسة. د- التدخل الذاتي من قبل الباحثين فى البحث.

٩- تعتبر الحكومة هى الهيئة المشرفة على أحوال الشعب وذلك لصالح :

أ- السلطة السياسية. ب- المواطنين المقيمين.

ج- التنظيم السياسي. د- إدارات الأفراد.

١٠- تتخذ الدول أشكال يتمايز بعضها عن بعض وفقا لمعايير معينة أهمها:

أ- الإقليم الجغرافي. ب- الطبقة الحاكمة.
ج- الهدف من قيام الدولة. د- القوة السياسية.

١١- تعتبر الدولة موحدة عندما تباشر سلطات الحكم فيها بواسطة:

أ- تنظيم سياسي مختلط. ب- اتحاد فدرالي.
ج- عدة وحدات سياسية. د- حكومة واحدة.

١٢- تمثل السلطة السياسية شكل من أشكال:

أ- السلطة الاختيارية. ب- السلوك الاجتماعي.
ج- القوة السياسية. د- المعتقدات المشتركة.

١٣- تعد الدولة أهم المنظمات السياسية الموجودة فى المجتمع لأنها:

أ- مصدر القوانين. ب- تفشل في حل النزاعات.
ج- تهمل تطوير القوات المسلحة. د- صاحبة السلطة الدنيا.

١٤- الدولة مسئولة من خلال وزارة العمل والشئون الاجتماعية عن:

أ- خدمات الرعايا الاجتماعية. ب- الرعاية الصحية.
ج- المشاريع الاقتصادية. د- الدفاع عن أراضيها.

١٥- تعد نظرية العقد الاجتماعى من أهم النظريات الخاصة بنشأة الدولة ويرجع ذلك إلى:

مساهمتها في نشر مبادئ الديمقراطية. ب- دراسة حالة الفطرة الأولي.
ج- اهتمامها بالعلاقات بين المواطنين. د- قدرتها على تحليل المجتمع الإنساني.

١٦- صور " هبز " حياة الناس قبل نشأة الدولة على أنها :

أ- استمرار واستقرار. ب- صراع واقتتال.
ج- تنظيم وتغير. د- توافق وتنافس.

١٧- ركزت نظرية العقد الاجتماعى عند " لوك " على:

أ- التنازل الكامل عن السلطة للملك. ب- سيطرة الأقلية على الحكم.
ج- العقد الاجتماعي لتكوين المجتمع السياسي. د- حماية الحقوق والواجبات.

١٨- يدور جوهر نظرية " روسو " حول إيجاد نظام اجتماعى يستخدم :

أ- السلطة الجماعية. ب- القيادة الفردية.
ج- الاهتمامات المشتركة. د- الاتجاهات الأيديولوجية.

١٩- ترجع نظرية التطور العائلى نشأة الدولة إلى:

أ- الإعلام. ب- الأسرة. ج- السلطة. د– الدين.

٢٠- تعتبر الغاية من إقامة الحكومة الإسلامية هى :

أ- فقدان مبرر وجود الدولة. ب- حرية اعتناق الدين.
ج- تدبير مصالح المحكومين. د- الخروج عن نظام الجماعة.

٢١- معنى المنكر وفق الشريعة الإسلامية هو:

أ- النهي عن ما ينبغي اجتنابه. ب- الاجتهاد في معاني النصوص.
ج- استخدام القياس فى اختلاف المعاني. د- ما ينبغي فعله وفق الشريعة الإسلامية.

٢٢- شروط الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى الإسلام هى :

أ- عدم وجود المنكر. ب- أن يكون المنكر حالا.
ج- اتفاق العلماء على شروطه. د- اختلاف آراء المجتهدين.

٢٣- إذن الإمام هو :

أ- عدم الرجوع إلي الحاكم في الأمر بالمعروف.
ب- الاقتصار على شروط التكليف فى النهي عن المنكر.
ج- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مكلفا من قبل الحاكم.
د- أهمية الأمر بالمعروف من خلال شروط القدرة فقط.

٢٤- تتمثل أهم أركان الدولة الإسلامية فيما يلي :

أ- السلطة السياسية. ب- أولوا الأمر.
ج- الجماعات الاجتماعية. د- آراء الفقهاء.

٢٥- يلتزم أهل الذمة بما يلي:

أ- غش المسلمين. ب- منع أقاربهم من الدخول في الإسلام.
ج- الالتزام بدفع الجزية. د- التعرض لأحد المسلمين.

٢٦- لُقب ولي الأمر فى الدولة الاسلامية بعد رسول الله بعدة ألقاب أهمها:

أ- أمير المؤمنين. ب- الملك. ج- المسلم. د- الداعية.

٢٧- أهم مبادئ العلاقات الدولية فى الاسلام هى:

أ- الاجتهاد. ب- العدالة. ج- العالمية. د- الإخاء.

٢٨- تتركز أهم قواعد النظام السياسي فى الاسلام فى:

أ- العسكرية. ب- الإدارية. ج- الشوري. د- الاقتصادية.

٢٩- تتمثل أهم شروط أهل الشوري فى:

أ- التكليف والعدالة. ب- تجاهل الواقع.
ج- عدم الإلمام بأمور الشريعة. د- الإصرار على الصغائر.

عرفي / عرف المصطلحات الاجتماعية التالية : -

علم الاجتماع السياسي ، الاقليم.

علم الاجتماع السياسي

تبرز اهمية علم الاجتماع السياسي في حقيقة تشخيص الاسباب المباشرة و غير المباشرة التي تمكن خلف فاعلية و ديمومة و نشاط المؤسسات السياسية و ما تتوصل اليه هذه المؤسسات من احكام و قرارات تحدد العمل السياسي في المجتمع و ترسم اطاره الخارجي و تضع فحواه الجوهرية.

وهناك تعاريفا كثيرة لعلم الاجتماع السياسي اهمها التعريف الذي ينص : علي انه العلم الذي يدرس طبيعة التفاعل العلمي و الديالكتيكية بين الدولة و المجتمع اي يدرس الفعل و رد الفعل و التجاوب المنطقي بين اجهزة المجتمع من جهة و مؤسسات الدولة من جهة اخري .

وهناك تعريف اخر لعلم الاجتماع السياسي ينص علي انه العلم الذي يدرس طبيعة الظروف و العوامل الاجتماعية التي تؤثر في مجري الاحداث السياسية في المجتمع ، و يدرس كذلك اثر الاحداث السياسية في البنية الاجتماعية و مكوناتها التركيبية . ان علم الاجتماع السياسي بموجب هذا التعريف:

- ✓ **يدرس العوامل و المتغيرات الاجتماعية كالمتغيرات الاقتصادية و الدينية و القيمية و العسكرية و الأيديولوجية و التراثية التي تقف خلف الاحداث و القرارات السياسية التي تتوصل اليها قادة في المجتمع .**
- ✓ **يحاول تشخيص الاسباب و الظواهر الاجتماعية المختلفة التي تكمن وراء الاحداث و الوقائع السياسية كالثورات و الانقلابات العسكرية و المظاهرات و المسيرات الاحتجاجية ذات المضمون السياس و الحروب و المعاهدات و الاتفاقيات و البرتوكولات و حوادث العنف السياسي ... الخ**

و اخيرا يجب ان نشير هنا الي اننا لا نستطيع فهم علي الاجتماع السياسي دون دراسة و فهم علم الاجتماع و العلوم السياسية

الاقليم :

إن رقعة الأرض ذات الحدود هي العنصر الثاني من عناصر أو أسس تكوين الدولة . فمثلا إذا فقدت دولة ما إقليمها أو إذا انضمت أو أصبح إقليمها جزء من إقليم أو أرض دولة أخرى ، لا تصبح دولة كاملة الأسس ولا يصلح أن نطبق عليها مصطلح " دولة " بما يعنيه في الواقع .

ولا تعتبر وحدة أرض الإقليم – أي الاتصال الطبيعي البرى – شرطاً لقيام الدولة ، إذ قد يكون الاقليم مكونا من أجزاء أو قطع متباعدة جغرافياً وطبيعياً (مثل الباكستان قبل قيام دولة بنجلاديش) ، كما أن هناك دولاً تتكون من عدد من الجزر المتجاورة أو المتباعدة كم في دولتي اليابان وإندونيسيا . ولا تتوقف حدود إقليم الدولة على حدود رقعة الأرض يقطنها أو يستغلها السكان وإنما تمتد إلى خارج حدود رقعة الأرض إلى مياه البحار المجاورة وهذا ما يعرف بالمياه الإقليمية للدولة . هذا إلى جانب امتلاك الدولة لطبقات الجو التي تعلو إقليمها .

وإنما يرون أن للإقليم تأثير كبير على الشعب من حيث عاداتهم وأخلاقهم وسلوكهم نظراً لاختلاف المناخ ومصادر الطبيعة من إقليم إلى إقليم . وقد يمنح الموقع الجغرافي للدولة أهمية تفوق أهمية غيرها من الدول ، فدولة في ملتقى قارتي أو دولة تمتلك ممراً مائياً دولياً يكون لها من الأهمية ما ليس لغيرها من الدول التي لا تتمتع بموقع مماثل . وقد يكون الموقع الجغرافي أو الطبيعي سبباً في نشوء دولاً نظراً لتمتع هذا الاقليم أو ذاك بخصوبة الأرض أو سخاء الطبيعة وهكذا ، فالموقع الجغرافي يشكل أهمية خاصة وعليه قد يتوقف قيام أو نشأة دولة ما في مكان ما .

نماذج الأسئلة المقالية

واجاباتها

السؤال الأول

((ان لعلم الاجتماع السياسي فرضياته و نظرياته و قوانينه الشمولية المتعلقة بالمواد الدراسية التي تهتم بها كالسلطات السياسية ، الدولة و المجتمع الاحزاب السياسية))

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن الشروط العلمية التي تجعل العلماء و المختصين يعتبرون علم الاجتماع السياسي من العلوم الاجتماعية المتميزة

لم يظهر علي الاجتماع السياسي كعلم مستقل عن حقول الاجتماع و حقل العلوم السياسية الا خلال الاربعينات من هذا القرن و ذلك لحاجة المجتمع اليه بعد اختلاط الظواهر الاجتماعية بالظواهر السياسية و تعقد أسباب الحوادث السياسية و الاثار التي تتركها هذه الحوادث علي الانسان و المجتمع ز ان علم الاجتماع السياسي يدرس الظواهر السياسية دراسة تعتمد علي خلفية البناء .الاجتماعي

اما الشروط العلمية التي تتوفر في هذا الموضوع و التي تجعل العلماء و المختصين يعتبرونه من العلوم الاجتماعية المتميزة فيمكن درجها كالاتي :

١- علم الاجتماع السياسي هو موضوع نظري وتطبيقي في ان واحد .

ان لعلم الاجتماع السياسي فرضياته و نظرياته و قوانينه الشمولية المتعلقة بالمواد الدراسية التي تهتم بها كالسلطات السياسية ، الدولة و المجتمع الاحزاب السياسية ، الجماهير ، الدعاية و الاشاعة ، القيادة و الجماهير ، الرأي العام و مراحل تكوينه و العوامل المؤثرة فيه ... الخ . و قد استطاع علماء الاجتماع السياسي النظريون صياغة الفرضيات و النظريات و القوانين العلمية بعد قيامهم بالدراسة النظرية و الميدانية عن المواضيع الدراسية التي اهتموا بها . واستعملوا عدة طرق و مناهج دراسية في جمع معلوماتهم و حقائقهم و بياناتهم عن الظواهر و التفاعلات الاجتماعية و السياسية الطريقة التاريخية و طريقيه المقارنة و الطريقة التجريبية و طريقيه المسح الميداني . و قد ساعدتهم هذه الطرق فعلا علي اكتساب المعلومات و تصنيفها و تحليها و الاعتماد عليها في صياغة الفرضية او النظرية التي تشكل الهيكل الرئيسي لعلم الاجتماع السياسي النظري .

و علم الاجتماع السياسي هو علم تطبيقي ايضا اذا يستعمل نظرياته و قوانينه و حقائقه في حل المشكلات الاجتماعية و السياسية التي تجابه الانسان و المجتمع . فالعالم الاجتماعي السياسي التطبيقي يستعمل مثلا نظريات الدعاية و الاشاعة في محاربة الحملات الدعائية المظللة التي تقوم بها الاوساط الامبريالية و الصهيونية ضد الامة العربية من خلال اجهزتها الاعلامية . او محاربة الاشاعات المخربة و الهدامة التي يروجها جواسيس و عملاء الامبريالية و الصهيونية في الداخل و التي تستهدف زعزعة ثقة الجماهير بقيادتها الحكيمة او شق الصف الوطني و تمزيق الوحدة القومية لابناء الشعب العربي ... الخ .

٢- علم الاجتماع السياسي هو علم تجريبي و عقلاني .

ان مقدرة علم الاجتماع السياسي علي القيام بالدراسات العلمية التجريبية ذات المراحل النظامية تجعله من المواضيع الفلسفية و اللاهوتية .و جميع مواضيع علم الاجتماع السياسي يمكن دراستها دراسة علمية تجريبية و ذلك من خلال اتباع المنهج الميداني في الدراسة و التحليل .فلو اخذنا موضوع اثر الخلفية الاجتماعية في التصويت السياسي و اردنا دراسته دراسة ميدانية فأننا نستطيع استعمال المنهج التجريبي فيفهم و تحليل الموضوع من خلال جمع المعلومات البيانات الميدانية حوله . و الدراسة الميدانية و الامبريقية لهذا الموضوع تستلزم اختيار عينات من خلفيات اجتماعية مختلفة و مقابلة وحداتها مقابلة رسمية او غير رسمية تستهدف جمع الحقائق عن سلوكها الانتخابي . وبعد الانتهاء من المقابلات و جمع البيانات من خلال استعمال اوراق الاستبيان تبوب المعلومات و تحليل احصائيا . و التحليل الاحصائي يزودنا بنتائج تشير الي اثر الخلفية الاجتماعية في التصويت السياسي .

و يكثر استخدام البحوث التجريبية في علم الاجتماع السياسي خصوصا ما يتعلق بمجال تحليل السلوك السياسي . فالباحث هنا يختص بملاحظة السلوك السياسي في داخل المؤسسات السياسية او خارجها . و مهمته هي تحديد البناءات التي يتشكل من خلالها هذا السلوك و اسبابه و النتائج المترتبة عليه .

٣-ان نظريات و قوانين و احكام علم الاجتماع السياسي قابلة علي الزيادة و التراكم وذلك بفضل البحوث و الدراسات التي يجريها العلماء المتخصصون .يجبان نشير هنا الي ان نظريات و قوانين علم الاجتماع السياسي غير ثابتة و ليست محدودة من ناحية كميتها و قدرتها علي تفسير الظواهر والتفاعلات التي تهتم بدراستها و تحليلها . كما ان مجالها الدراسي غير جامد ولا متحجر .و مثل هذه الصفات التي تتميز بها مفاهيم و نظريات و قوانين علم الاجتماع السياسي تجعل العلم لا يختلف عن العلوم الاجتماعية الأخرى من ناحية الدرجة العلمية و كثرة المواضيع الدراسية التي يتخصص فيها علم الاجتماع السياسي اضافة الي حداثة الموضوع و عدم نضجه و تكامل نظرياته و قوانينه تجعله قادرا علي صياغة مفاهيم و فرضيات جديدة و اكتشاف نظريات و قوانين فاعلة تساعده علي النمو و الاكتمال و التقدم .وكلما نمت وتطورت نظرياته

و قوانينه كلما كان بمقدور كشف الظواهر الاجتماعية و السياسية و تفسير انماطها و ملابساتها ثم تطبيق حقائقها ونتائجها علي المشكلات الاجتماعية و السياسية التي تواجه المجتمع المعاصر و مؤسسات الدولة و بقية المنظمات السياسية التي يحتضنها المجتمع . اذن قابلية علم الاجتماع السياسي علي النمو و التطور النظري وزيادة فاعليته في معالجة مشكلات الدولة و المجتمع تجعل الموضوع متميزا بالعلمية و العقلانية شانه شان بقية العلوم الاجتماعية الأخرى .

٤- ان علم الاجتماع السياسي هو علم موضوعي :
يهتم بوصف و تحليل الحقائق الاجتماعية ة السياسية ولا يهتم بتقييمها او انتقادها او توجيه مسيرتها و صيرورتها . فالعالم الاجتماعي السياسي يهتم بوصف وشرح و مقارنة المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث هياكلها البنيوية و وظائفها و أيدولوجيتها و علاقتها بالمؤسسات و المنظمات الاجتماعية الأخرى . و يدرس اسباب و نتائج سكونها و تحولها و يربط بين سكون و تحول المؤسسات السياسية و سكون و تحول المجتمع برمته .
فهو مثلا يدرس انواع و اصول و وظائف السلطات السياسية و يربط بينها و بين المبررات الشرعية التي تستند عليها الدولة ، و يحلل العلاقة بين طبيعة السلطة و طبيعة القيادة التي تحكم وتوجه المجتمع . ان العالم الاجتماعي السياسي يميز بين السلطة التقليدية و السلطة الشرعية و العقلانية من جهة و بين القيادة الديكتاتورية و الكرزماتيكية علي القيادة الديمقراطية . فالتقييم هو من واجب الفيلسوف السياسي و ليس من واجب العالم الاجتماعي السياسي .
اذن طالما يحصر العالم الاجتماعي السياسي جهوده في وصف و تحليل و مقارنة النظم السياسية و لا يدخل في مشكلات التقييم و الاحكام القيمية في عمله و اختصاصه يكون موضوعيا و بعيدا عن الفلسفة و الذاتية .

السؤال الثاني

عرف / عرفي علم الاجتماع السياسي

تبرز اهمية علم الاجتماع السياسي في حقيقة تشخيص الاسباب المباشرة و غير المباشرة التي تمكن خلف فاعلية و ديمومة و نشاط المؤسسات السياسية و ما تتوصل اليه هذه المؤسسات من احكام و قرارات تحدد العمل السياسي في المجتمع و ترسم اطاره الخارجي و تضع فحواه الجوهرية.
وهناك تعاريفا كثيرة لعلم الاجتماع السياسي اهمها التعريف الذي ينص : علي انه العلم الذي يدرس طبيعة التفاعل العلمي و الديالكتيكية بين الدولة و المجتمع اي يدرس الفعل و رد الفعل و التجاوب المنطقي بين اجهزة المجتمع من جهة و مؤسسات الدولة من جهة اخري . فمؤسسات الدولة بأنواعها المختلفة اضافة الي الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة و الأيديولوجيات السياسة التي تظهر في المجتمع لها علاقة وثيقة بالمجتمع الذي توجد فيه وتتفاعل معه . و هذه العلاقة تتجسد بالوظائف التي تقوم بها المؤسسات السياسة للمجتمع من حيث ادارته و حكمه و السيطرة عليه وتوجيه فعاليته و نموه وتطوره في خط معين .

و فلولا وجود المجتمع لما ظهرت الدولة و لما ظهرت المؤسسات و الأيديولوجيات السياسة بأنواعها المختلفة . ان الجدولة مع بقية التنظيمات السياسة الرسمية و غير الرسمية تخدم المجتمع في مجالات مختلفة و تعمل جاهدة في اغلب الحالات علي اشباع حاجاته و تحقيق طموحاته القريبة و بعيدة الامل .
وهناك تعريف اخر لعلم الاجتماع السياسي ينص علي انه العلم الذي يدرس طبيعة الظروف و العوامل الاجتماعية التي تؤثر في مجري الاحداث السياسية في المجتمع ، و يدرس كذلك اثر الاحداث السياسية في البنية الاجتماعية و مكوناتها التركيبية . ان علم الاجتماع السياسي بموجب هذا التعريف:

- ✓ **يدرس العوامل و المتغيرات الاجتماعية كالمتغيرات الاقتصادية و الدينية و القيمية و العسكرية و الأيديولوجية و التراثية التي تقف خلف الاحداث و القرارات السياسية التي تتوصل اليها قادة في المجتمع .**
- ✓ **يحاول تشخيص الاسباب و الظواهر الاجتماعية المختلفة التي تكمن وراء الاحداث و الوقائع السياسية كالثورات و الانقلابات العسكرية و المظاهرات و المسيرات الاحتجاجية ذات المضمون السياس و الحروب و المعاهدات و الاتفاقيات و البرتوكولات و حوادث العنف السياسي ... الخ**

و اخيرا يجب ان نشير هنا الي اننا لا نستطيع فهم علي الاجتماع السياسي دون دراسة و فهم علم الاجتماع و العلوم السياسية و علي النفس و علي الاخلاق ، حيث ان هذه العلوم الاربعة تزود العالم الاجتماعي السياسي بالمادة الاساسية التي يعتمد عليها موضوعه العلمي و اختصاصه الاكاديمي . كما ان يعتمد علي هذه العلوم في الحصول علي مصطلحها العلمية التي يستعملها في بناء فرضياته و نظرياته و احكامه و قوانينه الكونية الشمولية . اضافة الي ان العالم الاجتماعي السياسي يستعمل نفس الطرق المنهجية و العلمية التي تستخدم هذه العلوم في جمع ماديها و معلوماتها وتصنيف حقائقها و بديهياتها كطريقة المقارنة و الطريقة التاريخية و الطريقة البنائية الوظيفة و طريقة المسح الميداني .

السؤال الثالث

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن إسهامات علماء المسلمين فى تطور علم الاجتماع السياسى

خلال عصر الإمبراطورية العربية الإسلامية تبلورت الآراء والمفاهيم والنظريات الاجتماعية والسياسية التي تفسر أصل نشوء المجتمع وتطوره وعلاقة المجتمع بالدولة على أيدى المفكرين الاجتماعيين والسياسيين العرب كالفارابي وابن خلدون والغزالي والحموي وابن بطوطة . وقد ركزت هذه المفاهيم والنظريات على دور الغريزة الاجتماعية في تكوين المجتمع والدولة . فالغريزة الاجتماعية هى أساس الاجتماع الإنساني وان الانسان هو حيوان اجتماعي وسياسي بالطبيعة . فهو لا يمكن ان يعيش بمعزل عن الاخرين ولا يمكن ان يحصل على أهدافه وطموحاته دون وجود سلطة تنظم وتشرف على واجبات وحقوق الأفراد وتنشر العدل والمساواة والحرية فى ربوع المجتمع . علينا هنا دراسة النظريات الاجتماعية و السياسية للفارابي وابن خلدون لنتطلع على دور الحضارة العربية في إغناء الفكر الاجتماعي و السياسي العالمي ، هذا الفكر الذى تمخض عنه في النهاية ظهور وبلورة علم الاجتماع السياسي .

خلال عصر الإمبراطورية العربية الإسلامية تبلورت الآراء والمفاهيم والنظريات الاجتماعية والسياسية التي تفسر أصل نشوء المجتمع وتطوره وعلاقة المجتمع بالدولة على أيدى المفكرين الاجتماعيين والسياسيين العرب كالفارابي وابن خلدون والغزالي والحموي وابن بطوطة . وقد ركزت هذه المفاهيم والنظريات على دور الغريزة الاجتماعية في تكوين المجتمع والدولة . فالغريزة الاجتماعية هى أساس الاجتماع الإنساني وان الانسان هو حيوان اجتماعي وسياسي بالطبيعة . فهو لا يمكن ان يعيش بمعزل عن الاخرين ولا يمكن ان يحصل على أهدافه وطموحاته دون وجود سلطة تنظم وتشرف على واجبات وحقوق الأفراد وتنشر العدل والمساواة والحرية فى ربوع المجتمع . علينا هنا دراسة النظريات الاجتماعية و السياسية للفارابي وابن خلدون لنتطلع على دور الحضارة العربية في إغناء الفكر الاجتماعي و السياسي العالمي ، هذا الفكر الذى تمخض عنه في النهاية ظهور وبلورة علم الاجتماع السياسي .

الفارابى هو من المفكرين الاجتماعيين والسياسيين العرب الذين برزوا فى مواضيع السياسة والاجتماع والفلسفة . ولد عام ٨٧٠م وتوفى عام ٩٥٠م من أهم مؤلفاته كتاب " السياسات المدنية " وكتاب " أهل المدينة الفاضلة " والكتاب الأخير هو من أشهرمؤلفاته اذ كان على غرار كتاب جمهورية أفلاطون من حيث ترتيبه العلمى وحكمه الفلسفية والسياسية . والغاية من تأليف كتاب أهل المدينة الفاضلة هى توضيح طبيعة المجتمع الفاضل والدولة المثالية . وقد قسم هذا الكتاب إلى قسمين : قسم يهتم بدراسة الأسس الفلسفية التى تستند عليها المدينة الفاضلة . والقسم الثانى يوضح المبادىء التى تقوم عليها المدينة الفاضلة . وقد عالج الفارابى فى هذا الكتاب أيضاً حقيقة الاجتماع الانسانى وحقيقة الدولة وأصل نشؤها .
بدأ الفارابى بحوثه الاجتماعية بتحليل حقيقة الاجتماع الإنسانى والدوافع الأساسية إلى قيامه ولا شك انه رجع فى هذا الصدد إلى أرسطو عندما قال بأن الإنسان حيوان اجتماعى بطبيعته أى يحتاج إلى أشياء كثيرة لايستطيع الحصول عليها بمفرده . فهو لابد له من التعاون مع أعضاء جنسه لكى يستطيع بلوغ الكمال ، والكمال الذى يقصده الفارابى هنا هو السعادة . ولا يتم الفرد تحقيق السعادة فى نفسه عن طريق التعاون المادى

فحسب بل لابد له من التعاون الروحى والفكرى لأن السعادة تتصل بتحقيق الأشياء المادية والروحية فى آن واحد . ورغبة الإنسان فى تحقيق السعادة للمجتمع وتحقق أمانى الأفراد . وإذا ما انتشرت السعادة فى المجتمع وكان انتشارها يعتمد على مبادىء العدالة والمساواة فان المدينة التى كتب عنها الفارابى ستظهر للعيان . وقد تكلم الفارابى بإسهاب عن المدينة الفاضلة وهى المدينة التى يتعاون أفرادها واحدهم مع الآخر لغرض نيل السعادة ، كما يجب على كل واحد منهم القيام بعمل معين والتخصص به .
وأهم وظائف المدينة وأكبرها خطراً وظيفة الرئاسة . وذلك لأن الرئيس هو منبع السلطة العليا وهو المثل الأعلى الذى تتحقق فى شخصيته جميع معانى الكمال وهو مصدر حياة المدينة ودعامة نظامها . ومنزلة الرئيس بالنسبة للأفراد كمنزلة القلب بالنسبة لسائر أنحاء الجسم ولذلك لا يصلح للرئاسة حسب اعتقاد الفارابى الا من زود بصفات وراثية ومكتسبة يتمثل فيها أقصى ما يمكن ان يصل إليه الكمال فى الجسم والعقل والعلم والخلق والدين .

أما المفكر الاجتماعي العربي ابن خلدون (١٣٣٢ -١٤٠٦ م)

فقد كان مهتما بمواضيع كثيرة أهمها الأدب والفلسفة والتاريخ والسياسة والاجتماع الذى أطلق عليه فى كتابه " المقدمة " اسم علم العمران البشرى " الذى يدرس ما استطاع الإنسان إنجازه فى البيئة الحضرية من معالم المدنية والتراث الحضارى وباقى الفنون الحياتية التى طورت المجتمع ونمته فى ضروب ومجالات مختلفة . ودرس ابن خلدون المجتمع دراسة تاريخية اذ اعتقد بأنه يمر فى مراحل تاريخية متباينة ، وكل مرحلة حضارية متصلة بالمرحلة الحضارية التي سبقتها . وأشار إلى أن دراسة الماضى ترشدنا إلى فهم الحاضر والتنبؤ عن المستقبل ، ودراسة كهذه تعود إلى موضوع فلسفة التاريخ الذى برز فيه ابن خلدون قبل غيره من مفكرى وفلاسفة العالم .
ولا يكتفى ابن خلدون بان يقرر ان المجتمع حقيقة يجب ان تدرس وان علم
الاجتماع هو الذى يدرس المجتمع البشرى وما يلحقه من عوارض .
بل يحاول أكثر من ذلك اذ يحلل الضرورة الاجتماعية ويكشف عن الدعائم التى تقوم عليها . فيقول ان الاجتماع الانسانى ضرورى لأن الإنسان مدنى بطبعه ويسير فى شرح هذه القضايا على وتيرة من سبقه من مفكرين كأرسطو والفارابى . ويقرر ان عدم كفاية الفرد لنفسه يدفعه إلى التعاون والاشتراك فى حياة الجماعة

ومن ثم ينشأ التضامن الذى يعتبر أقوى الدعائم التى يقوم عليها المجتمع وهكذا . وما فطر عليه الإنسان من شعور نحو الجماعة يدفعه إلى الاستكمال بغيره ليستكمل بذلك خواصه النوعية والجنسية فضلا عن حاجاته الضرورية وقد يكون التضامن على أنواع كثيرة كالتضامن الاقتصادي والسياسي والثقافي والعائلي . ففي حالة التضامن السياسي أى دخول الأفراد بعلاقات تعاونية تستهدف تمشية أمور المجتمع والسيطرة عليه والكفاح من أجل تحقيق أهدافه وطموحاته فان الدولة تظهر من هذا التضامن .
والدولة حسب اعتقاد ابن خلدون من أقوى مظاهر التضامن الاجتماعى وأكثرها أهمية وخطورة في تحديد معالم المجتمع وصورته السياسية . والدولة كالمجتمع فى نظر ابن خلدون شىء طبيعى وهى لهذه الصفة تخضع لقوانين عامة ، مثلها فى ذلك مثل الظواهر الفردية وظواهر الحياة فى الكائنات الحية . ولذلك يبذل قصارى جهده فى تفسير مبادئها وتحليل وظائفها والكشف عن العوامل التى تؤثر فى نشأتها واستقرارها وتطورها .

السؤال الرابع

اذكري / اذكر أهم اوجه الشبه و التكامل بين علم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي ؟

يمكن أهم اوجه الشبه و التكامل بين علم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي كما يلي :
١- ان علم الاجتماع يدرس جميع مؤسسات المجتمع دراسة بنائية وظيفية و دراسة تحولية في ان واحد . فالعالم الاجتماعي يدرس مثلا المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات السياسية دراسة تفصيلية و تحليلية ثم يربط بينها ربطا سببيا و عقلانيا يستهدف فهم اثر الاحداث السياسية في الظواهر الاقتصادية او أثر الاحداث الاقتصادية في الاحداث السياسية . و علم الاجتماع السياسي يدرس الفعل و رد الفعل بين المؤسسات السياسية و المجتمع اي يدرس الاسباب و النتائج الاجتماعية للأحداث و الظواهر السياسية . اذن كل من علم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي يدرسان الفعل و رد الفعل بين المؤسسات السياسية و بقية مؤسسات المجتمع .
٢- يستعمل علم الاجتماع السياسي نفس المصطلحات التي يستعملها علم الاجتماع كاصطلاح المؤسسة و المنظمة ، الدور و المنزلة ، القوة و النفوذ ، الطبقة و النخبة ، بناء القوة و بناء النخبة ، الاستقرار و التغير الاجتماعي ، الديمقراطية و الأوتوقراطية ، الديكتاتورية و الكرزماتيكية .... الخ .

كما ان معاني المصطلحات هذه و الطريقة التي تستعمل في بناء الفرضيات و النظريات و التعبير عن الافكار و المفاهيم هي واحدة و متكاملة و لا يمكن التفريق بينها مطلقا.
٣- تتشابه الطرق المنهجية و العلمية التي يستعملها العلمان في جمع المعلومات و الحقائق و صياغة المفاهيم و الفرضيات و النظريات . ان كلا العلمين يستعملان الطريقة التاريخية و طريقة المقارنة و طريقة المسح الاجتماعي الميداني و طريقة المشاهدة و المشاهدة بالمشاركة .
٤- ان كلا العلمين يتقيدان بالمناهج و الاساليب العلمية التي تتبعها العلوم الاجتماعية و الطبيعية علي حد سواء و يتميزان بالصفات العلمية و الموضوعية التي تتسم بها بقية العلوم ككونهما علمين نظرين و تطبيقين في ان واحد . و ان اساليبهما البحثية و التحليلية تتميز بالجانب الامبريقي و الموضوعي . كما ان نظريتهما و قوانينهما الكونية قابلة للزيادة و الكثرة و

التراكم ، اضافة الي كونهما علوما تهتم بالوصف و التحليل و العرض و لا تهتم بالتقييم الفلسفي و الأحكام القيمية التي تشغل بال الفلسفة و الدين و اللاهوت .

السؤال الخامس

عددي /عدد اوجه الفروق الموضوعية بين العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي ؟

يمكننا تلخص اوجه الفروق الموضوعية بين العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي في النقاط الجوهرية التالية :

١- تتخصص العلوم السياسية بدراسة السلوك السياسي و المؤسسات السياسية و الاحدث و الظواهر السياسية التي تقع في المجتمع .بينما يتخصص علم الاجتماع السياسي بدراسة الاسباب ة النتائج الاجتماعية التي تتمخض عن السلوك السياسي .

٢- ان حقل العلوم السياسية اوسع بكثير من حقل علم الاجتماع السياسي . فالعلوم السياسية تتخصص بدراسة جميع المؤسسات السياسية دراسة عامة و شمولية في حين يتخصص علم الاجتماع السياسي بدراسة الحقائق و المتغيرات الاجتماعية التي تقف خلف السلوك السياسي .

٣- ان حقل العلوم السياسية اقدم تاريخيا من حقل الاجتماع السياسي . فقد نشأ علم الاجتماع السياسي بعد تعقد و تشعب أجهزة الدولة و تضخم وظائفها ومسؤولياتها و بعد تفرع علم الاجتماع الحقول دراسية اخصائية تهتم بدراسة و بحث الجوانب المختلفة للمجتمع دراسة عميقة و شاملة .اما العلوم السياسية فقد ظهرت منذ القدم و قد صاحب ظهورها نشوء الدولة و المجتمع و الماكنة الإدارية و السياسية التي تتحمل مسئولية حكم المجتمع والسيطرة علي شؤونه .

٤- ان علم السياسة و علم الاجتماع السياسي يدرسان نفس الظواهر الاجتماعية و غير ان اطار بحث كل منهما يختلف عن الاخر . فموضوعهما المشترك هو الوقائع السياسية ، غير ان علم السياسة يدرسها في اطار الدولة بينما يدرسها علم الاجتماع السياسي في اطار المجتمعات السياسية التي سبقت وجود الدولة او عاصرتها .

السؤال السادس

(تعريف الدولة من الموضوعات التي أثارت كثير)من الجدل بين فقهاء القانون وعلماء السياسة

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن التعريفات المختلفة الدولة .

إن تعريف الدولة من الموضوعات التي أثارت كثير من الجدل بين فقهاء القانون وعلماء السياسة فمنهم من أظهروها على جميع النظم الاجتماعية ، ومنهم من سوى بينها وبين أي نظام اجتماعي مثلها مثل أي نظام يوجد بالمجتمع . ويمثل الاتجاه الأول علماء السياسة ، أما الاتجاه الثاني فيمثله علماء الاجتماع .

ويعرض الدكتور " سعد عصفور " بعض تعريفات الدولة فيقول :

إن " دوجي " Duguit يرى أنه توجد دولة في جميع الأحوال التي يثبت فيها تفاوت سياسي (بين حاكمين ومحكومين) في جماعة معينة سواء أكان هذا التفاوت في مرحلة فطرية أم في مرحلة معقدة ومتطورة .

بوردو Burdeau ان الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية " Authority ويرى Political " .

تلك هي نماذج من تعريفات الدولة في الفقه الفرنسي أما في الفقه الإنجليزي فيقول " سالموند Sulmond " أن الدولة مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدود لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة . أما " هولاند Holland " فيعرف الدولة على أنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم . أما " لاباند Laband " ويمثل الفقه الألماني فيعرف الدولة على أنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد الأعضاء فيها .

والملاحظ هنا أنه بالرغم من اختلاف أو تباين تعريف الدولة عند من ذكرنا من الكتاب – على سبيل المثال – إلا أنهم يتفقون على العناصر الرئيسية الهامة لقيام الدولة – وهى الجماعة والأرض والحاكمين . فلا بد من وجود حاكمين لهذه

الجماعة لإدارتها و تصريف شئونها .
وعلى هذا فكل دولة هي مجتمع يعيش داخل رقعة محدودة من الأرض ، منقسما إلى حكومة وشعب ، فالحكومة هي هيئة من الأفراد داخل الدولة تتولى تطبيق الأوامر القانونية التي تقوم عليها الدولة ولهذه الهيئة من الأفراد الحق في أن تستخدم الإكراه لتكفل إطاعة هذه الأوامر .

السؤال السابع

تحدثي / تحدث بالتفصيل
عن أسس قيام الدولة.

يتفق علماء السياسة على ان الدولة تقوم على ثلاثة أسس إذا ما توفرت نستطيع أن نطلق على التجمع البشرى الذى يقوم على هذه الأسس مصطلح " دولة "، وهذه الأسس هي الشعب والإقليم والتنظيم السياسي الذى يتضمن وجود الحاكم والمحكومين .

أولا – الشـــعـــب :

والشعب عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون معاً ، أي في دولة وهم عادة خليط من الناس منهم المواطنين وأصحاب البلاد Natives ومنهم الأجانب الذين لا ينتمون إلى نفس البلد .
وفى العادة يطلق على السكان من أصحاب البلد لفظ أو مصطلح " الشعب " . والرغبة في الحياة المشتركة هي أساس تكون الشعب حيث تكون وحدة الأصل واللغة والعادات والتقاليد والجوار . وقد تأتى مجموعة من الناس لكى يكونوا شعباً .
وفى أغلب الدول وخاصة فيما يسمى " بالدولة القومية الحديثة " لا يتمتع الأجانب بنفس الامتيازات التي يتمتع بها المواطنين وخاصة حق المشاركة في الحياة السياسية ، إذ يكون هذا الحق مقصوراً على أبناء البلد أو المواطنين وفقا لدساتير الدول.
وكثيرا ما يخلط البعض بين " الشعب " و " الأمة " Nation ، من حيث أن وحدة الأصل والجوار والأماني المشتركة التي تنسحب على الشعب هي أيضا الاساس الذى تقوم عليه الأمة ، إلا أنها لازمة لتكوين الأمة عنها في الشعب ، ومن اللازم أو ليس بالضرورة أن تتوفر في الشعب – كما سبق أن ذكرنا – تلك العناصر لكى يكون مكونا من مكونات الدولة ، إذ أنه من الثابت تاريخياً أن كل أمة لا تكون دولة وبالتالي ليست كل دولة أمة . فالعرب أمة واحدة ولكنهم يتوزعون في دول مستقلة بعضها عن بعض ، والاتحاد السوفيتي دولة واحدة مكونة من أمم مختلفة الأصل .

ثانياً – الأرض (الإقليم) :

إن رقعة الأرض ذات الحدود هي العنصر الثاني من عناصر أو أسس تكوين الدولة . فمثلا إذا فقدت دولة ما إقليمها أو إذا انضمت أو أصبح إقليمها جزء من إقليم أو أرض دولة أخرى ، لا تصبح دولة كاملة الأسس ولا يصلح أن نطبق عليها مصطلح " دولة " بما يعنيه في الواقع .

ولا تعتبر وحدة أرض الإقليم – أي الاتصال الطبيعي البرى – شرطاً لقيام الدولة ، إذ قد يكون الاقليم مكونا من أجزاء أو قطع متباعدة جغرافياً وطبيعياً (مثل الباكستان قبل قيام دولة بنجلاديش) ، كما أن هناك دولاً تتكون من عدد من الجزر المتجاورة أو المتباعدة كم في دولتي اليابان وإندونيسيا . ولا تتوقف حدود إقليم الدولة على حدود رقعة الأرض يقطنها أو يستغلها السكان وإنما تمتد إلى خارج حدود رقعة الأرض إلى مياه البحار المجاورة وهذا ما يعرف بالمياه الإقليمية للدولة . هذا إلى جانب امتلاك الدولة لطبقات الجو التي تعلو إقليمها . ويرى بعض الكتاب أن أهمية الاقليم لا تتوقف عند حد ممارسة سلطة الدولة على أبنائه ، وإنما يرون أن للإقليم تأثير كبير على الشعب من حيث عاداتهم وأخلاقهم وسلوكهم نظراً لاختلاف المناخ ومصادر الطبيعة من إقليم إلى إقليم . وقد يمنح الموقع الجغرافي للدولة أهمية تفوق أهمية غيرها من الدول ، فدولة في ملتقى قارتي أو دولة تمتلك ممراً مائياً دولياً يكون لها من الأهمية ما ليس لغيرها من الدول التي لا تتمتع بموقع مماثل . وقد يكون الموقع الجغرافي أو الطبيعي سبباً في نشوء دولاً نظراً لتمتع هذا الاقليم أو ذاك بخصوبة الأرض أو سخاء الطبيعة وهكذا ، فالموقع الجغرافي يشكل أهمية خاصة وعليه قد يتوقف قيام أو نشأة دولة ما في مكان ما .

ثالثاً – الحكومة :

تعتبر الحكومة – أي الهيئة الحاكمة أو مجموعة الأفراد التي تتولى الحكم – هي الهيئة المشرفة على أحوال الشعب وتنظيم شئونه وعلاقات أفراده ، فضلا عن قيامها بإدارة الاقليم واستغلال الموارد الطبيعية والصناعية الخاصة به ،

وذلك لصالح المواطنين على حد سواء ، فضلا عن مسئوليتها عن توفير وسائل الحماية والأمن ورد العدوان الخارجي عن أراضي الإقليم وشعبه . فوظيفة الحكومة – خاصة في المجتمع المعاصر – هي العمل على تحويل رغبات وإدارات الأفراد والجماعات لتكوين سلوكاً عاماً في المجتمع كله ، بما يحقق التقدم والازدهار للمجتمع ككل .
والحكومة هي مالكة السلطة السياسية ، وهذه السلطة هي حجر الزاوية بالنسبة للدولة وما يتبع ذلك من نظم سياسية تدار عن طريقها شئون الشعب . وبفقدان هذه السلطة وهذه النظم تفقد الدولة مقومها الأساسي على ما يسمى بالسلطة ، والسلطة لا تقوم كما سبق أن ذكرنا إلا من خلال تنظيم يوضح ما يسمى بالحقوق والواجبات .

السؤال الثامن

(تتعدد الصفات المشتركة التي تتميز بها الدول مهما كانت أنظمتها الاجتماعية وأيدولوجيتها السياسية والعقائدية)

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن

الصفات المشتركة للدول .

تتعدد الصفات المشتركة التي تتميز بها الدول مهما كانت أنظمتها الاجتماعية وأيدولوجيتها السياسية والعقائدية ومن أهم هذه الصفات السياسية للدول ما يلى :

١- **ان المراكز القيادية والمهنية والوظيفية للدولة** غالباً ما تشغل من قبل نسبة ضئيلة من أبناء المجتمع . وهذا يعنى بأن الحكم يكون بيد الأقلية. فأنظمة الحكم في جميع المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والنامية والمتطورة هي بيد الأقلية. في بريطانيا مثلاً يسيطر مجلس العموم (House of Commons)على دفة الحكم أما من خلال الحزب الحاكم أو الحزب المعارض عند استلامه للسلطة بعد فوزه في الانتخابات.

٢- **أن لكل دولة من دول العالم مجلس وزاري يترأسه رئيس الدولة**. وهذا يدل على ان الدولة لا يحكمها فرد واحد بل يحكمها مجموعة من الأفراد .زد على ذلك كون الدولة في بعض الأحيان تحت سيطرة المجلس التنفيذي. وأعضاء الدولة لا يكونوا متساوين في القوة والسلطة السياسية التي يوزعها المجتمع عليهم ، حيث انهم يختلفون في مراكز القوة والنفوذ تبعا لأهمية الواجبات والوظائف السياسية التي يقدمونها للمجتمع الكبير .

تتعدد الصفات المشتركة التي تتميز بها الدول مهما كانت أنظمتها الاجتماعية وأيدولوجيتها السياسية والعقائدية ومن أهم هذه الصفات السياسية للدول ما يلى :

١- **ان المراكز القيادية والمهنية والوظيفية للدولة** غالباً ما تشغل من قبل نسبة ضئيلة من أبناء المجتمع . وهذا يعنى بأن الحكم يكون بيد الأقلية. فأنظمة الحكم في جميع المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والنامية والمتطورة هي بيد الأقلية. في بريطانيا مثلاً يسيطر مجلس العموم (House of Commons)على دفة الحكم أما من خلال الحزب الحاكم أو الحزب المعارض عند استلامه للسلطة بعد فوزه في الانتخابات.

٢- **أن لكل دولة من دول العالم مجلس وزاري يترأسه رئيس الدولة**. وهذا يدل على ان الدولة لا يحكمها فرد واحد بل يحكمها مجموعة من الأفراد .زد على ذلك كون الدولة في بعض الأحيان تحت سيطرة المجلس التنفيذي. وأعضاء الدولة لا يكونوا متساوين في القوة والسلطة السياسية التي يوزعها المجتمع عليهم ، حيث انهم يختلفون في مراكز القوة والنفوذ تبعا لأهمية الواجبات والوظائف السياسية التي يقدمونها للمجتمع الكبير .

٣- **ان جميع الدول تدعى الشرعية والسيادة على أرضها ومواطنيها** . وشرعيتها تستمد من إطاعة مواطنيها لقوانينها وأوامرها ومن قدرة قادتها على أجهزتها الإدارية.

٤- **قد لا تعتمد شرعية الدولة على مبدأ استعمال القوة والنفوذ** بل تعتمد على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة .

٥- **على الدولة ان تهتم برفاهية وسعادة جميع قطاعات المجتمع** مهما كانت خلفياتهم الاجتماعية وانحداراتهم القومية

والعنصرية . فالحكومة في القطر العربي الواحد تهتم براعية وحماية جميع المواطنين وتعاملهم معاملة واحدة ومتساوية. ولا تميز بيم أكثرية سكانية وأقلية سكانية الا اذا كان هناك مبرر عقلاني لهذا التميز . فالوظائف الحكومية والمراكز الإدارية مفتوحة لجميع المواطنين حيث ان الدخول إلى الوظيفة لا يعتمد على الاعتبارات الجانبية كالحسب والنسب ، الدين أو العنصر ... إلخ بل يعتمد على الكفاءة والمؤهلات العلمية والقدرة على القيام بأعباء الوظيفة .

السؤال التاسع

تحدثي / تحدث بايجاز عن ظاهرة السلطة.

السلطة هي القوة التي تمارسها الدولة بعد ان تبرر شرعيتها وشرعية استعمالها وطالما أن سيادة الدولة هي سيادة مطلقة لا تحدها حدود وسيادة عامة وشاملة تفرض على جميع الأفراد والمنظمات والهيئات الموجودة فى المجتمع . لا يمكننا دراسة سلطة الدولة وقانونيتها وأهميتها دون ربطها بالمجتمع الذى تحكمه ، فالمجتمع هو المحرك الأساس لظهور الدولة واستقرارها ونموها وديمومتها . ان الدولة تظهر إلى حيز الوجود عندما يكون هناك مجتمع بحاجة إلى جهود وخدمات ترعى متطلباته وتحمى أفراده من التحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون اليها وتحقق أهدافه وطموحاته القريبة والبعيدة الأمد .**السلطة : هي شكل من أشكال القوة التي توجه وتقود جهود الأفراد نحو تحقيق الأهداف الخاصة والعامة للمجتمع .**

لذا فالسلطة هي نوع من أنواع القوة المنظمة لجهود وفعاليات الآخرين نظراً للأوامر التي يصدرها حكام وقادة المجتمع والتي تتسم بصفة الإلزام والشرعية بعد إطاعتها وتنفيذها تلقائياً من قبل المحكومين من أبناء المجتمع .والسلطة الشرعية هي السلطة التي تتأثر فعاليتها بالأجهزة

التي تعتمدها كالمصلحة العامة والفائدة المشتركة التي يجنيها كل من الحكام والمحكومين من السلطة . والسلطة غالباً ما تقدم المكافآت المادية والمعنوية للأشخاص الذين يقدمون الخدمات لها وتدافع عنهم وقت تعرضهم للخطر . وهناك جملة مصالح مشتركة بين أعضاء السلطة وقادتها من جهة والأشخاص الخاضعين لها من جهة أخرى . وهذه المصالح تتجسد في تحقيق الأهداف العليا للمجتمع التي تهم مصلحة الطرفين كتحقيق الانتصار العسكري على الأعداء والطامعين أو إنجاز الخطط والمشاريع الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية التي يستفيد منها المجتمع الكبير ..

كما ان التماسك الذى يربط السلطة بالجماعة التابعة لها غالباً ما يحقق لها أغراضاً نافعة ومفيدة كالفوز في لعبة أو سياق رياضي معين أو رفع المستوى العلمي في المدرسة أو الجامعة إذن سلطة الدولة كما تناولتها وجهة النظر القانونية هي سلطة مطلقة لا تحدها حدود ولا توجد قوة في المجتمع تعلو عليها أو تتنافس معها أو تعترض عليها . ومع هذا فإن حدود وجهة النظر القانونية هذه لم تستوعب بعض الوقائع السياسية . فقد لاحظ هارولد رسكى بأن القوة القانونية اللامحدودة تتحول في الممارسة إلى قوة تستند إلى مبررات معينة يعرفها أبناء الشعب . أما السير هنري مين(Sir H. Maine) فيقول بأن العادات والتقاليد الاجتماعية غالباً ما تفرض على السلطة وتقيد جزءاً من سيادتها. ومعنى هذا أن هناك قيودا على سلطة الدولة المعاصرة أهمها مبدأ سلطة القانون وسيادته الذى تحولت الدولة بمقتضاه من دولة استبدادية إلى دولة قانونية .

السؤال العاشر

(يقوم المجتمع بمجموعة وظائف أساسية للأفراد والدولة تمكن كل منهما من تحقيق أهدافه) والوصول إلى طموحاته المنشودة

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن ما يقدمه المجتمع للدولة والأفراد

كما تقوم الدولة بتقديم الوظائف وخدمات جليلة للمجتمع بدوره يتحمل جملة خدمات يقدمها للدولة لكى تتمكن الأخيرة من القيام بواجبها القيادي والتنظيمي الذى يعتمد عليه تقدم المجتمع وتطوره . فالمجتمع يقوم بمجموعة وظائف أساسية لأفراد والدولة تمكن كل منهما من تحقيق أهدافه والوصول إلى طموحاته المنشودة. ومن أهم الواجبات التي يقدمها المجتمع للدولة ما يلى :

١ـ تعاون أبناء المجتمع مع أجهزة الدولة المختلفة وإطاعتهم للأنظمة والقوانين التي تشرعها الدولة من أجل سعادتهم ورفاهيتهم. ان تعاون المجتمع مع الدولة سيمكن الأخيرة من القيام بوظائفها بأحسن صورة ممكنة ويحفزها إلى تقديم المزيد من الجهود البناءة للمواطنين .

٢- المجتمع يزود الدولة بالكادر البشرى الذى تحتاجه أجهزتها الإدارية والمهنية والوظيفية . فإذا كان المجتمع واعيا ومتعلما ومتدرباً على أصناف الفنون والمهارات والكفاءات العلمية والتكنولوجية فإنه سيتمكن من تجهيز الدولة بالكوادر العمية والأخصائية التي تحتاجها والعكس هو الصحيح اذا كان المجتمع غير متعلم وغير مدرب .

لهذا من مصلحة الدولة نفسها ان تعمل وتناضل من أجل تطوير إمكانيات الشعب ورفع نوعيته وقدرته على العمل والإنتاج . وهذا يكون من خلال الاهتمام بالمؤسسات الثقافية والتربوية والمؤسسات العائلية والاقتصادية والصحية.

٣- واجبات المجتمع الكبرى التي تحافظ على النظام الاجتماعي وتمكن الدولة من القيام بنشاطاتها ووظائفها . وهذه الواجبات يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

أ- **من أهم واجبات المجتمع العمل على تحقيق طموحاته وأغراضه من خلال القضاء على الصراعات الداخلية التي قد تنشأ بين أفراده وجماعاته وتحقيق الوحدة السيكولوجية والاجتماعية بينهم . وواجب كهذا يمكن المجتمع من السير قدما نحو تنفيذ واجباته ووظائفه وبالتالي الوصول إلى أهدافه القريبة والبعيدة الأمد .**

ب- **على المجتمع أن يحمى نفسه من الأخطار والتحديات التي تهدد كيانه ووجوده . فهو يجب أن يتحذر من الأعمال المقصودة أو غير المقصودة التي يقوم بها عدد من أفراده والتي قد تستهدف نظامه اللغوة مثلاً أو أصالته الاجتماعية والحضارية او توازنه العضوي أو تقدمه في الأصعدة المادية والعلمية .... الخ .**

ت- **جـ ضرورة قيام المجتمع بتحفيز أفراده على العمل المثمر الذى ينتج في تطوير المجتمع وتقدمه في مختلف الميادين الحياتية . والتحفيز هذا يأخذ عدة أشكال كتشجيع المواطنين على الإسهام والمشاركة في الأعمال المنتجة والخلاقة وتقدم الجوائز والمكافآت للمبدعين والبارزين في العمل الجيد وتقييم الأشخاص الجيدين في العمل ومعاقبة المسيئين ... الخ .**

ث- **د- قيام المجتمع بتسهيل عملية الاتصال والتفاعل الاجتماعي والوظيفي بين الأدوار القيادية الوظيفية والأدوار الروتينية التي تقع في قاعدة الهرم الوظيفي. فالأوامر والوصايا ينبغي ان تمرر بسهولة من المراكز العليا في المجتمع إلى المراكز الواطئة . ثم ان هذه الأوامر يجب ان تتم بالصفة السلطوية والشرعية لكى تطاع وتنفذ بأسرع وقت ممكن . وهنا يتمكن المجتمع من القيام بوظائفه المطلوبة والمخططة له من قبل قادته وزعمائه.**

ج- **هـ - ضرورة اعتقاد النظام الاجتماعي بإيديولوجية وعقيدة واحدة ترشده إلى العمل المنظم والجدى الذى يسهم في تطوير المجتمع وتحقيق أهدافه الكبرى . بينما اذا كان النظام الاجتماعي يعتقد بآراء وأيديولوجيات وأفكار كثيرة ومتناقضة فان أفراده سيصطدمون الواحد مع الآخر . وهذا ما ينتج في تصدع كيان المجتمع وتبعثر وحدته الوطنية.**

السؤال الحادي عشر

لا تستند السلطة على عامل الدين وعامل العادات والتقاليد الاجتماعية فقط بل تستند على العوامل الدستورية والعقلانية.

اشرح / اشرحى العبارة السابقة بالتفصيل

لا تستند السلطة على عامل الدين وعامل العادات والتقاليد الاجتماعية فقط بل تستند على العوامل الدستورية والعقلانية. وهذا يعنى ان شرعية السلطة تعتمد على قوة القانون والدستور والعقل . فالسلطة في المجتمع الصناعي الديمقراطي الحديث غالبا ما تكون دستورية وعقلانية ، أي ان مبررات حكمها تركز اما على الانتخابات البرلمانية أو حكم القانون وسيادته أو كفاءة ومقدرة رئيسها أو قائدها ، إضافة إلى مقدرة وكفاءة الأشخاص الذين يشغلون مراكز القوة والحكم فيه . ان السلطة التي تبرر قوتها بحكم الدستور هي السلطة التي تعتمد على الانتخابات الديمقراطية ، هذه الانتخابات التي ينظمها الدستور ويحدد طبيعتها وصورتها . فالدستور هو الذى يحدد طبيعة وأهمية السلطة التشريعية ويحدد كيفية انتخابها وحلها . لكن الانتخابات العامة هي التي تجلب السلطة إلى الحكم ، فالشعب من خلال عملية الانتخاب يصوت إلى الحزب أو الفئة التي يريدها ان تحكم المجتمع . وبعد عملية التصويت وفوز الحزب بأغلبية الأصوات يمنح حرية تكوين الحكومة التي تمارس السلطة السياسية بأكملها.

وهنا تعتبر السلطة شرعية لأن الشعب هو الذى اختارها بطريقة الانتخابات والاستفتاء وخولها بحكمه وتقرير مصيره . ومن أمثلة السلطة التي تستند على المبررات الدستورية معظم دول أوربا الغربية التي تختار حكوماتها عن طريق التصويت البرلماني كبريطانيا وفرنسا والسويد وألمانيا الاتحادية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. والسلطة الدستورية هي السلطة العقلانية حيث ان اختيارها يكون من محض إرادة أغلبية أبناء المجتمع .

وانها لا تعتمد على القوانين القبلية والعشائرية التي تأخذ بعين الاعتبار أهمية الأعراف والعادات والتقاليد في حكم المجتمع بل تعتمد على حكم القانون ومبدأ المواطنة الذى يساوى جميع الأفراد في الواجبات والحقوق وينظر اليهم نظرة متكافئة تعتمد على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية .وعقلانية السلطة الدستورية تعتمد أيضاً على مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. فالاعتبارات العائلية والقرابية والعاطفية لا تدخل في اختيار الشخص للمركز الوظيفي الحساس في حالة السلطة العقلانية حيث ان عملية الاختيار تعتمد بصورة مباشرة على كفاءة ومهارة الشخص في العمل الذى ينسب اليه .

أذن السلطة الدستورية هي السلطة التي تتلاءم مع ظروف متطلبات المجتمع الحديث ، المجتمع الذى يعتمد على مبادئ التصنيع والتحضير والتحديث الشامل . وان مبرراتها تستند على الانتخابات العامة ، ثقة الشعب بها ، كفاءتها ومهاراتها في أداء الآمال التي يحتاجها المجتمع وأخيراً اعتمادها على المبادئ الديمقراطية والموضوعية في اختيار الأشخاص الذين يشغلون مراكزها الحساسة ونظرتها نظرة متساوية لجميع الأفراد والجماعات مهما تكن خلفياتها الاجتماعية وانحداراتها الطبقية . ويمكن اعتبار السلطة في مصر سلطة دستورية وعقلانية لان جميع الصفات الدستورية والعقلانية تنطبق عليها. فوجد القوانين الشمولية والجماعية التي تنطبق على الأفراد بالتساوي ووجود المجالس الوطنية والتشريعية والشعبية التي يتم انتخابها بالطرق الديمقراطية الحقه ووجود التمثيل النقابي والمهني ومساواة المرأة مع الرجل في الواجبات والحقوق الاجتماعية تشير جمعها إلى أن السلطة في مصر تستند على المبادئ العقلانية والدستورية .

السؤال الثاني عشر

(الدولة في النظريات الدينية هي من صنع الله)والسلطة فيها هي سلطة الله

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن النظريات الدينية التى تناولت نشأة الدولة

من الملاحظات التي يجب أن نضعها في الاعتبار، أن تسمية هذه النظريات بالنظريات الدينية لا يعنى صدورها عن أحد الأديان السماوية، وإن قال بها بعض أتباع هذه الأديان. وإنما ترجع هذه النظريات نشأة الدولة والسلطة إلى إرادة أسمى وأجل من إرادة البشر أي إرادة إلهية عليا . والدولة في هذه النظريات هي من صنع الله والسلطة فيها هي سلطة الله . ومن ثم فإن الدولة ليست إحدى مؤسسات الانسان وإنما هي نظام يسمو على نظم الانسان لأنها من صنع قوة الله وإرادته . فهي في هذه ناتجة عن إرادة تفوق إرادة البشر ، ومن ثم لا يتسنى لهؤلاء البشر أن ينشئوا ما هو فوق إرادتهم .

والنظريات الدينية تعتبر من أقدم النظريات التي تناولت نشأة الدولة والسلطة السياسية في الفكر السياسي فقد سادت لدى كتاب السياسة تلك الآراء التي تؤكد على ضرورة وجود بعض المعتقدات المشتركة بين أعضاء المجتمع . وهم يستندون في ذلك إلى دور المعتقدات الدينية في الجماعات البدائية ، وقد اتضح هذا الدور في التراث الأنثروبولوجي – فضلاً عن ذلك الدور المتزايد لتلك المعتقدات في المجتمعات المستقرة والمدن السياسة وكذلك العصور الوسطى ، وفى العصر الحديث .

وقد بدأ الأمر باعتبار أن الحاكم ليس من طبيعة البشر وإنما هو من طبيعة إلهية ، ولذلك فقد اعتبر إله على الأرض . وتطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم من اختيار الله ، فهو قد اختاره ليمارس باسمه السلطة على الأرض ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم مختاراً بطريق غير مباشر من قبل الله .

وقد كان الحكام يعتبرون أنفسهم وكذلك يعتبرهم رعاياهم – مخلوقين من مادة غير تلك التي خلق منها بقية البشر ، فالملوك والحكام من طبيعة إلهية ، أو هم أبناء الآلهة كما كان الأمر في مصر والصين وفارس .

ومما لاشك فيه أن خلع هذا النوع من الألوهية على الحاكم يجعله على درجة من القداسة بحيث تصبح سلطاته مقدسة أيضاً فلا يرقى إليه أي نقاش أو نقد أو مراجعة وظل حال الحكام تقريباً هكذا خلال مصر الفرعونية وغيرها من الحضارات القديمة وحتى ظهور المسيحية .

وبناء على تلك المصالحة ترك الأباطرة المسيحية ورجالها يمارسون دعوتهم ويقيمون شعائرهم ، وترك رجال الدين المسيحيين السلطة الزمنية للأباطرة لا ينازعونهم إياها ، بل ويدعون لدعم سلطانهم وتأييده .

وكان تبرير أباء الكنيسة لهذا الاتجاه ، أن الله اختار لعباده حكاماً فوض إليهم حكم رعاياه . ومن ثم فقد وجب على الرعايا إطاعة الحكام وإلا دينونة ، لأنهم يحكمون على أساس حق إلهى مقدس ووفقا لمشيئة إلهية اختارتهم من بين البشر ليقوموا بهذه المهمة – مهمة الحكم – التي هي أساساً سلطة الله .

وبرغم هذا التطوير الذى نفى عن الحكام صفة الألوهية إلا أنه منحهم امتيازاً معترفا به وهو أنهم بشر لهم سلطان من الله . وبالتالي أصبح الرعايا مجبرين – من واقع العقيدة – على الخضوع للحاكم والامتناع عن مراجعته وإرجاء الأمر كله إلى الله الذى يستطيع وحده محاسبة الحكام .

أدى هذا النوع من الاتفاق أو المصالحة بين رجال الدين المسيحي والأباطرة الرومان إلى قهر الشعوب ، وظل الحال هكذا إلى أن بدأت الامبراطورية الرومانية في الضعف الانهيار . وفى الوقت نفسه أصبحت الكنيسة أكبر مالكة للأرض في أوروبا ، مما دعا إلى التطلع إلى المشاركة في الحكم . وعليه بدأت أفكار جديدة تسود مثل أن الحكام يستمدون سلطانهم من الله ولكنهم يمارسون هذا السلطان وفقا لرضا الشعب المسيحي ، وتحت إشراف وتوجيه الكنيسة وبعد موافقتها .

ومن ثم فقد أصبح إلزاما أن يختار المسيحيون بأنفسهم الحكم الذى يتولى أمرهم . وعلى هذا دخلت الكنيسة – بصفتها ممثلة المسيحية - الميدان مرة أخرى على اساس أنها لابد من أن تبارك اختيار الحاكم وتوافق عليه بصورة عملية تبدو في قيامها بعمل الطقوس الخاصة التي تعبر عن رضاها عن الحاكم فإذا ما خلع الحاكم هذا الرضا يجب ألا يتولى الحكم .

وفى ظل هذا الاتجاه الجديد لم يعد الحكام مطلقي السلطة ، ولكن أصبح للكنيسة حق مساءلتهم وتنحيتهم . وبقيت هذه النظرية ، نظرية الحكم وفقاً لحق إلهى غير مباشر سائدة حتى مطلع عصر النهضة .

السؤال الثالث عشر

((يمثل كل من " توماس هبز " و " جان جاك رسو " أهم مفكري نظرية العقد الاجتماعي ، فقد تركوا تراثاً فكرياً وسياسياً لا يستهان به بصدد هذه النظرية خاصة في مجال التنظيم))السياسي والاجتماعي للدولة الحديثة

اشرح / اشرحى العبارة السابقة بالتفصيل

يمثل كل من " توماس هبز " و " جان جاك رسو " أهم مفكري نظرية العقد الاجتماعي ، فقد تركوا تراثاً فكرياً وسياسياً لا يستهان به بصدد هذه النظرية خاصة في مجال التنظيم السياسي والاجتماعي للدولة الحديثة . بالرغم من ذلك فلم يكونوا (هبز ولوك ورسو) متفقين على الأفكار ذاتها وإنما كان " هبز " من دعاة الحكم الملكي المطلق ، في الوقت الذى كانت أفكار " جون لوك " القاعدة الأساسية التي قامت عليها المدرسة الفردية Individualismوكذلك المدرسة النفعية Utilitarianismالتي انبثق عنها ذلك النوع من التنظيم السياسي الذي انبثقت عنه غالبية الاتجاهات الديمقراطية الاجتماعية الحديثة .

١- توماس هبز

تبلورت نظرية هبز عن تنظيم المجتمع في مؤلفة الهام Leviathan أي " التنين أو العملاق " الذى وضعه ليدافع عن وجهة نظره في حق الملك في الحكم المطلق ، في مواجهة الدعوة إلى سيادة البرلمان إبان الحرب الأهلية التي نشبت بين الملك والبرلمان حينما طالب البرلمان بالتظلم من استبداد أسرة ستيوارت في إنجلترا آنذاك .

وقد صور هبز حياة الناس قبل نشأة الدولة ، على أنها كانت حالة صراع واقتتال . فلم يكن أحد يأمن على نفسه أو ماله وبالتالي كان شاغل الناس الأول المحافظة على أنفسهم والدفاع ضد هجمات المغيرين عليهم . فالقوة هنا هي سيدة الموقف وهى التي تستطيع أن تفرض إرادة صاحبها على هؤلاء الضعفاء أو أولئك الذين لا يتمتعون بقدر من القوة يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم . فالقوى هو الذى على حق فبقدر ما يتمتع به من قوة بقدر ما يكون له من حقوق . وذلك هي الحال التي كان عليها الناس قبل ظهور الدولة أو نشأتها .

فالحالة كما صورها هبز هي ان الناس يعيشون في حرب مستمرة ، فكل واحد متربص بالآخر ، والكل يخاف الكل ، لا أمن ولا أمان . ومن ثم أخذ الناس في البحث عن العيش في سلام . ومن خلال بحثهم الدائم أو الدائب عن هذا السلام

، أدركوا أنه لا بد من أن يتنازل كل منهم عن ما يدعيه من حقوق . كان الباعث الأساسي على هذا التناول هو الخوف الناجم من حالة الفطرة وأهوال القوة التي سادت فيها ، وكانت حالة التنازل هذه هي أساس العقد الاجتماعي الذى تقوم على أساسه الدولة حيث تنازل الفرد ومن ثم الجماعة عن سائر الحقوق لشخص ثالث لا يعتبر طرفا مؤثراً في العقد وإنما هو أكبر مستفيد منه وفقاً لما ما يتخذه من إجراءات . إذ أن رغبة الجماعة في العيش في سلام أدت بهم إلى التنازل عن كل ما لهم من حقوق وفقاً لعقد اجتماعي يتم بمقتضاه التنازل لشخص لم يرتبط قبل الجماعة بأي شرط . ومن الغريب في هذا العقد أن يتمتع هذا الشخص بكل الحقوق وكل السلطة ، ولا يجوز أن يحاسبه أحد أو ينازعه في حقوقه أو سلطانه أو ما يتخذ من إجراءات . وكان هوبز متأثراً بتلك الفترة التي عاشتها إنجلترا والتي تميزت بالقلاقل والاضطراب (١٥٨٨ – ١٦٧٩) وكان أثرها البالغ عل تفكيره خاصة وإنه كان يعمل معلماً للأمير شارل (استيوارت) الذى أصبح ملكاً . وهذا كان له أثره على مطالبة هوبز وتأييده لسلطان الملك المطلق مع عدم إجازة محاسبته بوساطة الشعب .

٢- جان جاك رسو

يدور جوهر نظرية روسو حول إيجاد نظام اجتماعي يستخدم السلطة الجماعية لحماية حقوق الفرد وحرياته وأملاكه ، مع تبيان أن باستطاعة الفرد أن يعقد اتحاداً مع الآخرين ، مع الاحتفاظ بحريته الشخصية ، ومن ثم فقد كان تصور لحالة الفطرة الأولى ينبثق من كونها حالة مثالية كان الفرد يتمتع خلالها بحياة أسعد من أي وقت أخر .

ولم يحاول الفرد – عند روسو – أن يحيا في مجتمع إلا عندما تزايد عدد السكان باطراد مما أدى به إلى التخلي عن حرياته بوساطة العقد الاجتماعي الذى كان قيد على حرياته ، ويقول روسو في هذا الصدد أن الإنسان ولد حراً ومع فهو الآن مكبل بالأغلال .

ويذهب روسو مذهبا يختلف عن ذلك الذى ذهب إليه هبز : فقد رأى هبز حالة الفطرة كانت صراع وعنف ورأى لوك رأيا آخر – أشرنا إليه - ، أما روسو فيرى الانسان ولد حراً وكانت حالة الفطرة تلك تسودها المساواة الطبيعية حتى ظهور " الملكية الخاصة " حيث تسببت في إحداث نوع من اللامساواة بين الأفراد .

ولقد سبق أن ذكرنا أن هبز يرى أن الأفراد يتنازلون عن جميع الحقوق ويرى لوك أنهم يتنازلون عن بعضها ، كذلك يرى روسو أن الأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم ، ولكن ليس لفرد بعينه أو أفراد معينين ، وإنما يتنازل الأفراد لمجموعهم ، أي أنهم يتنازلون لأنفسهم باعتبارهم كياناً جماعياً ، فهم يتنازلون للإرادة الجماعية الناشئة عن العقد .

وعلى هذا فالسلطة السياسية التي تقوم بناء على هذا العقد ليست سلطة فرد أو أفراد معينين ، وإنما هي سلطة الكل باعتبار أن صاحب السيادة والأفراد يشكلون كياناً واحداً يمثل السيادات الفردية . والحكومة بحكم هذا العقد ليست إلا خادمة أو على الأقل حارسة لهذه السيادة . وسلطتها نشأت عن توكيل الشعب لها . إذ أن الشعب عند روسو هو صاحب السلطة التشريعية ، وسلطة الحكومة ما هي إلا سلطة تنفيذية ، فهي لا تستطيع أن تصدر أي قانون وإنما الشعب هو الوحيد الذى له هذا الحق ، فالقانون عند روسو يصدر عن الإدارة العامة .

السؤال الرابع عشر

(لم تستحوذ مسألة على الدراسات الخاصة بالمجتمع مثل مسألة " القوة " إذ أن موضوعها كان محل جدل كبير بين الكتاب وخاصة في الفكر السياسي الحديث)

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن نظرية القوة

هى احد النظريات العلمية ونعنى بالنظريات العلمية أو ذات الطابع العلمي، أنها نظريات صحيحة أو مسلماً بها. ولكننا نعطيها هذا الاسم نظراً لأنها تتخذ المنهج العلمي أساسا في طريقة البحث . فعلميتها ترجع الى استخدامها العقل والمنطق في دراسة وقائع الحياة وربما يقع العقل في أخطاء عندما يتناول الوقائع والأحداث ، بالدراسة والتحليل والتفسير .

وقصدنا هنا أن نتتبع تلك النظريات التي بحثت موضوع نشأة الدولة والسلطة على أسس من البحث مستخدمة المنهاج العلمي . والنظريات ذات الطابع العلمي كثيرة ومتعددة ، لن نتعرض لها جميعاً وإنما سوف نتعرض لنظرية القوة .

نظرية القوة

لم تستحوذ مسألة القوة أو قضية على الدراسات الخاصة بالمجتمع مثل مسألة " القوة " إذ أن موضوع القوة Power والسلطة Authority كانتا محل جدل كبير بين الكتاب وخاصة في الفكر السياسي الحديث .

وقد التفت العلماء إلى دراسة القوة السياسية Political Power والنظم السياسية ، وعلى وجه الخصوص منذ أن بدأ العلماء ينظرون إلى العمليات السياسية Political Processes - والعمليات الاقتصادية – على أنها مختلفة عن موقف البناء الاجتماعي ، لتبرير الدراسة المنفصلة الخاصة لكل علم من العلوم الاجتماعية .

ولكن ما هي القوة ؟ وفى محاولة لإجابتنا على هذا السؤال نلاحظ أن هذا المفهوم استخدم وعولج بطرق مختلفة عند العلماء ، ولكن أبرز تعاريفها : هي مقدرة شخص أو أشخاص على فرض إراداتهم على الآخرين ، وهى موضوع نادر أو هي مادة حية لدرجة أن البعض يحسب لها مجموعاً كليا وأي زيادة في القوة لإحدى الجماعات ، إنما يعنى فقدانها بالنسبة لمجموعة أخرى .

السؤال الخامس عشر

((إن الذى يميز الحكومة الإسلامية عن غيرها من الحكومات الأخرى هو الغاية التي يجب عليها شرعا أن تسعى بمختلف الوسائل إلى تحقيقها))

اشرحي / اشرح العبارة السابقة بالتفصيل

بادئ ذي بدى ، دعنا نتساءل ، هل يجب أن تقوم حكومة إسلامية في الدولة الإسلامية ؟ ، ما العنصر الذى يميز الحكومة الإسلامية عن غيرها من الحكومات ؟

نستطيع القول بأنه لا مانع من وجود حكومة إسلامية في الدولة الإسلامية ، ونستطيع أيضا أن نقول إن الذى يميز الحكومة الإسلامية عن غيرها من الحكومات الأخرى سواء كانت " فاشية أو اشتراكية أو شيوعية أو استبدادية " ، هو الغاية التي يجب عليها شرعا أن تسعى بمختلف الوسائل إلى تحقيقها ، فهذا هو ما نحن بصدد توضيحه في هذه المحاضرة .

إذا كان ثمة غاية محددة يجب على الحكومة الإسلامية أن تسعى لتحقيقها ، فإنه يجب أن تتوافر في هذه الحكومة صفة " الإسلامية " أي صفة الخضوع لتعاليم الإسلام في جوانبها المختلفة. ويتحقق هذا الخضوع لتعاليم الإسلام في جوانبها المختلفة . ويتحقق هذا الخضوع بأن يكون الأشخاص القائمون على أداء الوظائف العامة الرئيسية في الحكومة ملتزمين بأحكام الإسلام . وأن يكون القانون العام المطبق في الدولة مستقى من هذه الأحكام وغير متعارض معها. وهذا هو الذى يقصده الفقهاء بكلامهم عن وجوب " الخلافة ". إن وجوب الخلافة في تعبيرات الفقهاء المعنيين بالفقه الدستوري والسياسي الإسلامي، لا يعنى أكثر من وجوب قيام حكومة تحقق الغاية التي رسمتها الشريعة الإسلامية للدولة الإسلامية.

ومن ثم فليس صحيحاً ما فهمه بعض الباحثين من أن الفقهاء أرادوا وجوب استمرار النظام الذى عرفته الدول الإسلامية في القرون الأولى من تاريخها لاختيار الحاكم ، أو لتنظيم قيام مؤسسات الحكم بدورها السياسي والإداري . وإنما الصحيح أن الفقهاء أوجبوا أن تقوم في الدولة الإسلامية حكومة تتخذ من الشريعة الإسلامية قانونها الأساسي الذى تخضع له سائر مؤسساتها وسلطاتها . وتتولى القيام بالواجبات التي لا تستطيع سوى الدولة القيام بها . والحديث عن " الإسلام " و" الإسلامية " هنا ، ليس حديثا عن الإيمان والعقيدة ، لكنه حديث عن القانون الإسلامي الذى يعبر عنه اليوم بكلمتي " الفقه " و " الشريعة " . فليس المقصود بالحكومة الإسلامية أنها حكومة دينية ولكن المقصود أن تكون الحكومة في مجتمع المسلون فيه هم غالبية الناس خاضعة للقانون الذى ترتضيه الأغلبية وتوافق علي الخضوع له والنزول عند أحكامه .

والمسيحيون واليهود ، أو غير المسلمين جميعاً ، من مواطني الدولة شركاء في كل شؤونها ، بما فيها شؤون الحكم ، ما دامو ينزلون عند القانون – والدستور – الذى يعبر عن إرادة المجموع أو الأغلبية . وهذا القانون لا يتقرر ولا يتغير إلا بالوسائل الديمقراطية وحدها. وعند اللجوء إلى هذه الوسائل فإن الحرية والحق في الاختيار يجب أن يكونا مكفولين لكل فرد ولكل جماعة على السواء .

السؤال السادس عشر

((ذهب جمهور فقهاء الشريعة الإسلامية إلى أن الأحكام في جملتها وتفصيلها جاءت لتحقيق مصالح الناس))

اشرحي / اشرح العبارة السابقة بالتفصيل

ذهب جمهور فقهاء الشريعة الإسلامية إلى أن الأحكام في جملتها وتفصيلها جاءت لتحقيق مصالح الناس ، وأنه ما من حكم كلى أو جزئي إلا يقصد به المحافظة على مصلحة خاصة . وأن المصالح ترجع في النهاية إلى المحافظة على أحد

الأمور الخمسة " النفس والعقل والعرض والمال والدين ". على أن تحقيق هذه المصالح ورعايتها إنما يكون وفق القواعد العامة الإسلامية، التي يعد الالتزام بها والتمكين لها جزءاً من واجب الحكومة في الدولة الإسلامية. ويجدر هنا أن نشير إلى أصلين أساسيين في هذا الموضوع.

أولهما: أن القواعد الإسلامية التشريعية قد عنيت – في الغالب الأعم – بتقرير الأحكام الكلية التي يتدرج تحت كل منها ما لا يحصى من الحالات الجزئية. فقد صيغت القواعد الإسلامية وفقاً لوضع معين كما يقرر الأستاذ الشيخ محمود شلتوت هو " تفصيل ما لا يتغير وإجمال ما يتغير . فليس من المعقول أن تعرض شريعة جاءت على أساس من الخلود والبقاء والعموم لتفصيل أحكام الجزئيات التي تقع في حاضرها ومستقبلها .. فلا مناص إذن من هذا الإجمال والاكتفاء بالقواعد العامة ". وعلى ضوء هذه الكليات من القواعد يستطيع المجتهدون من دون الفقهاء أن يستخرجوا أحكام الحالات الجزئية التي تعرض في عصر ما، ومكان ما، مراعين في ذلك ظروف الزمان والمكان. ولا يحتاج ما يوفره هذا النهج التشريعي من مرونة وملاءمة بين الأحكام والوقائع في تطبيق الأولى على الثانية إلى كثير بيان . ويكفى هنا أن نشير إلى بعض هذه القواعد التي لا يكاد يخرج عن مجموع الأحكام المستفادة منها أمر مما يعرض للمسلمين في حياتهم المتجددة المتطورة . فمن هذه القواعد " الأمور بمقاصدها " و " الأصل في الأشياء الإباحة " و" المشقة تجلب التيسير" و " الحاجة تنزل منزلة الضرورة " و" العادة محكمة " و "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة " و " كل تصرف تقاعد على تحصيل مقصوده فهو باطل" .

وأحكام هذه القواعد العامة مقدمة على غيرها ؛ ولذلك بين الفقهاء أن المقصود بكمال الدين وتمامه ليس " تحصيل الجزئيات بالفعل ، فالجزئيات لا نهاية لها ، فلا تنحصر بمرسوم . وقد نص العلماء على هذا المعنى. فإنما المراد الكمال بحسب ما يحتاج إليه من القواعد الكلية التي يجرى عليها ما لا نهاية له من النوازل " .

والأصل الثاني في هذا الموضوع ، هو ما يقرره الفقهاء من أنه يجوز لولاة الأمور من المسلمين أن يتخذوا من القرارات ويضعوا من النظم ما يحقق مصالح الناس والعدل بينهم ويدخل ذلك تحت ما سماه الفقهاء (السياسة الشرعية) . وأساس إقرار هذه السلطة للحكام فيما يعبر عنه ابن قيم الجوزية هو " أن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذى قامت عليه السموات والأرض فإذا ظهرت أمارات العدل أو أسفر وجهه بأي طريق كان : فثم شرع الله ودينه " . ويقول بعد ذلك بقليل " فأي طريق استخرج لها العدل والقسط فهي من الدين ليس مخالفة له " . وقد صاغ الفقهاء هذا الأصل بقولهم " إن من مبادئ الشريعة التوسعة على الحكام في الأحكام السياسية ".

ومن هنا جاز لولاة الأمور – بل وللمسلمين بوجه عام – أن يقتبسوا ما هو صالح نافع من أي مكان ، وأن يأخذوا بأفضل الوسائل والسبل التي تؤدى إلى تحقيق مصالح الناس . وسواء في ذلك أكانت تلك الوسائل التي يأخذ بها المسلمون من ابتكارهم لمواجهة ضرورات تطور المجتمع وحاجاته ، أم كان قد سبق إليها غير المسلمين من الأمم والشعوب وتبين ملاءمتها كذلك لتحقيق مصالح المجتمع المسلم أو حل مشكلات حياة الناس فيه . على أننا ينبغي أن نتنبه دائماً – في هذا الخصوص – إلى الفرق بين الأخذ بحل علمي لمشكلة ما ، وبين الأخذ بالأسس الفكرية أو العقائدية التي قد يكون الحل مبنيا عليها . فإذا كان الأول جائزاً ، فإن الثاني غير جائز . وبعبارة أخرى فإننا لا نخالف الأحكام الشرعية الإسلامية ما دام أخذنا عن غير المسلمين " مقتصراً على الحل دون العقيدة وما دام الحل محوطاً بمفهوم الإسلام . وما دام الحل لا يعاض نصا صريحاً في الشريعة " .

السؤال السابع عشر

((يستدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهى .
عن بالقرآن ، وبالسنة النبوية ولكن يقتضى في الامر بالمعروف والناهي عن المنكر توافر بعض الشروط))

تتحدثي /تحدث بالتفصيل عن شروط الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر

إن قيام شخص ما بواجب عليه يقتضى أن تكون قد توافرت فيه شروط القيام بهذا الواجب . فإن لم تتوافر هذه الشروط فيه سقط التكليف بالواجب أو لم ينشأ أصلاً . وشروط الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر منها ما هو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه . والشروط المتفق عليها ثلاثة :

أولاً : التكليف :

والمكلف في شريعة الإسلام هو كل مسلم عاقل بالغ . فقبل البلوغ والعقل لا يجب على المسلم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، إذ لا تكليف عليه بشيء في أحكام الشريعة بالجملة . فإذا بلغ المسلم عاقلاً وجبت عليه التكاليف الشرعية ومنها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . ويسقط – شأنه شأن غيره من التكاليف – بزوال العقل لجنون أو غيره .

ثانياً : الإيمان :

وسبب اشتراط الإيمان فيمن يقوم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أنه نصرة للدين ودفاع عنه وإظهاره لشعائره ، وذلك لا يتصور أن يكون من غير معتقد صحته ، مؤمن به

ثالثاً : القدرة :

فإن العاجز عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يلزمه لقوله تعالى {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا } ﴿٢٨٦﴾ سورة البقرة .وعدم توافر شرط القدرة يسقط واجب الإنكار باليد أو اللسان ، دون واجب الإنكار بالقلب وكراهية فعل من يضيع المعروف أو يأتي المنكر . إذ يسع كل مكلف أ يضمر ذلك في نفسه ، وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم " أضعف الإيمان " كما في الحديث الذى تقدم ذكره .

وقد يتساءل بعض الناس عن فائدة الإنكار بالقلب وليس يعلم بذلك إلا صاحبه ؟ وجواب هذا التساؤل أن قيمة الإنكار بالقلب تبدو في مقاطعة أولئك الذين لا يهابون محارم الله فيأتون المنكرات ، أو يدعون ما أمرهم الله به فيضيعون المعروف . وبيم أن الكره تلزم من المقاطعة فإن المسلم إن يكن حرباً على المبطلين فلن يكون عونا لهم .

هذه الشروط التي اتفق عليها الفقهاء في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ثم اختلفوا في الشرطين الأخرين ، وهما العدالة ، وإذن الإمام .

أولاً : العدالة :

وهى وصف للمسلم الذى لا يعرف عنه ارتكاب الكبائر ، ويشتهر بالتورع عن الصغائر فيسمى بذلك عدلاً ويسمى ضده فاسقاً أو عاصياً .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجوز للفاسق أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر مستدلين بإنكار بعض آيات الكتاب العزيز وبعض الأحاديث النبوية على من يأمر بالخير ولا يفعله وينهى عن الشر ويفعله ، واستدلوا كذلك بالمعقول .

فأما الآيات القرآنية فمنها قوله تعالى : {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ} ﴿٤٤﴾ سورة البقرة . وقوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّـهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾} سورة الصف.

وأما الأحاديث النبوية فمنها ما رواه الشيخان البخاري ومسلم عن أسامة بن زيد ، رضى الله عنه ، أن رسول الله قال: " يؤتى بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار فتندلق (أي يخرج) أقتاب بطنه (يعنى أمعاؤه) فيدور بها كما يدور الحمار بالرحى فيجتمع إليه أهل النار فيقولون : يا فلان مالك ؟ ألم تكن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ؟ فيقول بلى : كنت آمر بالمعروف ولا آتيه وأنهى عن المنكر وآتيه ".

قال الامام النووي بحق :" ولا يشترط في الأمر والنهى (أي الأمر والناهي) أن يكون كامل الحال ممتثلا ما يأمر الله به مجتنبا ما ينهى عنه بل عليه الأمر وإن كان مخلاً بما يأمر به ، والنهى وإن كان ملتبساً بما ينهى عنه . فإنه يجب عليه شيئان : أن يأمر نفسه وينهاها ، ويأمر غيره وينهاه . فإذا أخل بأحدهما كيف يباح له الإخلال بالآخر "

ثانياً : إذن الإمام :

ويقصد به أن يكون الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر مكلفا بذلك من الحاكم أو الوالي ، وهو من كان يسمى " بالمحتسب " . وقد ذهب بعض الفقهاء إلى اشتراط هذا الشرط فلم يجعلوا للأفراد حق الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وهذا الاشتراط كما يقول الإمام الغزالي – فاسد – إذ تدل الآيات والأحاديث الموجبة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على أن كل من رأى منكراً وجب عليه تغييره وكل من رأى معروفاً مهملاً وجب عليه الأمر به .

وقد جرت عادة السلف الصالح في الصدر الأول ، وما تلاه ، على الإنكار حتى على الحكام والولاة أنفسهم ؛ فإذا كان الإمام أو الحاكم قد يقع في أمر يجب لأجله الإنكار أو أمره بالمعروف فكيف يحتاج ذلك إلى إذنه ؟ وقد نقل عن إمام الحرمين الجويني قوله بإجماع الأمة على عدم الحاجة إلى إذن الإمام في القيام بهذا الواجب .
فالصحيح إذن هو الاقتصار على شروط التكليف والايمان والقدرة دون غيرها فيمن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر .

السؤال الثامن عشر

((من الأمور التي احتدم فيها الجدال بين المفكرين في هذا العصر تلك المشكلة الخاصة بالعلاقة بين " الدين والدولة " في الإسلام))

اشرحي / اشرح العبارة السابقة بالتفصيل

من الأمور التي احتدم فيها الجدال بين المفكرين في هذا العصر تلك المشكلة الخاصة بالعلاقة بين " الدين والدولة " في الإسلام . أو بعبارة أخرى مشكلة علاقة الإسلام بالسياسة . وقد سبق أن بينا مدى الارتباط بين دعوة الرسول إلى الإسلام وبين تأسسيه أول دولة إسلامية بعد هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة . وأشرنا في إيجاز إلى استمرار هذه الدولة بعد العصر النبوي وتوسعها وما ترتب عليه من آثار في المجال السياسي ونشوء الفرق الإسلامية وآرائها السياسية . وفيما بينا ، بهذا الصدد ، قدر كاف من إيضاح مدى الارتباط بين الإسلام والحكم ، أو بين العقيدة والسياسة أو الدين والدولة . على أنه مما ينبغي ذكره هنا أن بعض الناس يرى عدم جواز الخلط بين الدين والسياسة بدعوى أن الذين يريدون إقامة سياسة الحكم في الدول الإسلامية على أساس من تعاليم الإسلام ، يستغلون الدين لتحقيق أهداف سياسية ، وهذا الرأي ، والدعوى التي أسس عليها ، كلاهما لا يتسق مع منطق الإسلام ، بقدر ما يخالف حقائق تاريخه .
فأما عدم اتساقه مع منطق الإسلام فلأن سياسة الدولة في الإسلام جزء من تعاليمه ، والإسلام دين بقدر ما هو نظام متكامل للحياة . وتفصيل ذلك مبسوط في موضعه من كتب الفقه والعقيدة وعلم الكلام والسياسة الشرعية والأحكام السلطانية . ونطاق دراستنا هذه أضيق من أن يتسع لتفصيل أدلته ، وهى بينة مما سبق ، ومما سوف يأتي في ثنايا هذه الدراسة . ومن ثم فليس مما يتفق ومنطق الإسلام أن يفصل الحاكمون ، أو يقبل المحكومون الفصل بين تعاليم الإسلام وسياسة الدولة الإسلامية . إذ ليست الثانية إلا فرعاً من الأولى .
وأما مخالفة هذا الرأي لحقائق التاريخ الإسلامي فبيانها أن التاريخ منذ هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وحتى إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا على يد الدكتور مصطفى كمال أتاتورك وأنصاره من يهود الدونمة . لم يكن إلا تاريخ الدولة الإسلامية التي شادت حضارة من أعظم حضارات الدنيا – إن لم تكن أعظمها على الإطلاق – من خلال نظام سياسي حقق للناس ، بالإضافة إلى حريتهم وكرامتهم ، عدالة استطاعوا في ظلها بأن يقوموا بأعباء الدعوة والدولة معاً . وأن يقوموا بحمل مشعل الحضارة العالمية عدداً من القرون .
وحينما يدعى بعض الناس اليوم أن العمل السياسي من دعاة الإسلام غير مقبول ، وأن الإسلام سلوك فردى ، وعمل حضاري ، وتعاليم خلقية فحسب ، فإن دعواه تعنى الحكم بتخطئة المسلمين جميعاً على امتداد التاريخ الإسلام كله إذا لم يقل أحد خلال هذا التاريخ بفصل تعاليم الإسلام عن العمل السياسي ، أو بحرمان فقهاء الإسلام وعلمائه ودعاته من العمل السياسي . فهل غابت عن هذه الأجيال – التي يحدّ علماءها – حصر مبررات هذه الدعوى ، أم تبينوها وتجاهلوها ، استغلالا من جانبهم للدين في تحقيق أطماعهم السياسية ؟ اللهم إن الأمر لا هذا ولا ذاك . ولكن علماء الأمة الإسلامية على طول تاريخها فقهوا من الإسلام مالا يفقه أصحاب هذه الدعوى . وأدركوا من حقائقه مالا يدركون . وبينوا في دراساتهم ، كما أثبتوا بعلمهم ، صواب ما فقهوا ونتائج ما أدركوا .

السؤال التاسع عشر

((يأتي المنطلق الإسلامي في مقدمة منطلقات السياسة الخارجية السعودية ذلك لأن الإسلام))أساس شرعية النظام السياسي السعودي

اشرحي / اشرح العبارة السابقة بالتفصيل

يأتي المنطلق الإسلامي في مقدمة منطلقات السياسة الخارجية السعودية ذلك لأن الإسلام أساس شرعية النظام السياسي السعودي فالنظام السياسي السعودي يستند في قيامه واستمراره إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولذلك فهو مرتبط بوظائف الدولة في الإسلام والتي تتمثل في وظائف رئيسية ثلاثة-:

أولها :تدبير مصالح المحكومين. وثانيها :إقامة الشرع (تطبيق الشريعة الإسلامية).
وثالثها :نشر الدعوة الإسلامية.

من هنا فإن نشر الدعوة الإسلامية وظيفة رئيسية للمملكة العربية السعودية - كدولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية وينعم أفرادها بمستوى معيشي مرتفع - ولا بد أن يرتبط بوظيفة نشر الدعوة الإسلامية كل حكام المملكة العربية السعودية كأساس لشرعيتهم وهذا ما التزم به الملك عبدالعزيز آل سعود - طيب الله ثراه - حيث أعلن ذلك بوضوح في أكثر من مناسبة وهو يدعو إلى التضامن الإسلامي ومن ذلك قوله: " أنا مسلم وأحب جمع كلمة الإسلام والمسلمين، وليس أحب عندي من أن تجتمع كلمة المسلمين ولو على يد عبد حبشي، وإنني لا أتأخر عن تقديم نفسي وأسرتي ضحية في سبيل ذلك."

ولئن كانت سياسة المملكة العربية السعودية تجاه العالم الإسلامي في عهد الملك عبدالعزيز قد تميزت بالبساطة والوضوح إلا أنه قد وضع أساس علاقات المملكة مع العالم الإسلامي.

فلقد دعا الملك عبدالعزيز إلى أول مؤتمر إسلامي في تاريخ الإسلام الحديث بعد أن استتب له الأمر في معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية عام ١٩٢٦م وعقد في مكة المكرمة وحضرته وفود من مصر وشبه القارة الهندية وكان من غاية المؤتمر التباحث في شؤون المسلمين ووضع الخطط لاستنهاض همم أبناء الأمة الإسلامية للتضامن وخاصة وأن معظم الأقطار الإسلامية كانت تحت الاحتلال ولا شك أن ذلك يعكس اهتمام الملك عبدالعزيز إلى التضامن الإسلامي واعتباره طريق القوة للأمة الإسلامية.

وفي عام ١٩٦٢م افتتح الملك سعود رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة وقد جاء في نظامها الأساسي ما ينص على أنها تضم ممثلين من مختلف البلاد الإسلامية وأنها تعمل على دعم تضامن المسلمين والاهتمام بنشر الفكر الإسلامي ودعم جهاد الشعوب المسلمة وهذه الرابطة كرابطة مستقلة تمثل المسلمين في جميع أنحاء العالم بعيدا عن الاعتبارات الرسمية ومن ثم مؤسسة عالمية عامة ذات شخصية اعتبارية وكان من أهم ما عنيت به الرابطة متابعة شؤون المسلمين في جميع أنحاء العالم ومد يد المساعدة لمن يحتاجها من الشعوب الإسلامية والدفاع عن قضاياه وتنسيق الجهود الإسلامية الجماعية.

ولقد أخذ نهج التضامن الإسلامي يزداد عمقا في سياسات المملكة العربية السعودية وخاصة في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز الذي كان صاحب فكرة إقامة منظمة المؤتمر الإسلامي كسبيل لتحقيق التضامن بين المسلمين.

ولقد ساهم الملك فيصل مساهمة فعالة في توضيح أهداف التضامن الإسلامي، ونتيجة لجهوده المكثفة وعلى إثر حريق المسجد الأقصى في أغسطس سنة ١٩٦٩م دعا الملك فيصل إلى عقد مؤتمر قمة إسلامي فعقد أول مؤتمر إسلامي شامل في تاريخ المسلمين الحديث من ٩ - ١٢ رجب ١٣٨٩هـ الموافق ٢٢ - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٩م. أما مؤتمر القمة الإسلامي الثالث فقد عقد في منطقة مكة المكرمة بالطائف في ١٩ ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق يناير ١٩٨١م في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز الذي رأس جلسته الأولى في الطائف ثم أناب عنه في رئاسة جلسات المؤتمر ولي العهد آنذاك الملك فهد بن عبدالعزيز، كما عقد مؤتمر القمة الإسلامي الرابع في الدار البيضاء في ربيع الثاني ١٤٠٤هـ الموافق يناير ١٩٨٤م، أما خامس مؤتمرات القمة الإسلامية فقد عقد بالكويت في جمادى الأول ١٤٠٧هـ الموافق يناير ١٩٨٧م.

ولا شك أن المملكة العربية السعودية في كل مؤتمرات القمة الإسلامية الخمس بل وفي كل مؤتمرات وزراء الخارجية للدول الإسلامية تلعب دورا رائدا نحو تحقيق هدف التضامن الإسلامي كمهد لرسالة الإسلام ومهبط للوحي، فإلى جانب مكانتها الروحية في العالم الإسلامي سعت إلى تدعيم التضامن الإسلامي بكل إمكاناتها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية ... إلخ.

ولا شك أن الذي ساهم على تبني المملكة العربية السعودية للتضامن الإسلامي يكمن في تمتع المملكة بمكانة روحية عالية بين الدول الإسلامية حيث تنعم بوجود غالبية المقدسات الإسلامية وهي مهبط الرسالة الإسلامية فكل ذلك أكسبها مكانة إسلامية مرموقة بين الدول الإسلامية (بين ٤٦ دولة إسلامية) ولكي تأخذ موقع الطليعة بين هذه الدول، هذا وتنطلق المملكة العربية السعودية في العمل على التضامن الإسلامي من قيم إسلامية وردت في القرآن :وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وإذا حدث انشقاق في الصف الإسلامي يأتي الإصلاح بين المسلمين فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وقوله سبحانه وتعالى :وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا

هذا وقد حرصت المملكة على الالتزام بالتضامن الإسلامي فقد جاء قول خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - حفظه الله - "لقد انطلقت من هذه الديار المقدسة دعوة التضامن الإسلامي من المملكة العربية السعودية، فثار ضدها من في الشرق والغرب، حاولوا وأد الفكرة في مهدها، ولكن عزيمة المخلصين من قادة المسلمين مكنتنا فأنشأنا منظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤسسات والهيئات التي تنبثق منها أو تعمل لتحقيق أهدافها، وهذه هي الدائرة التي نمارس الآن نشاطنا الإسلامي داخلها، وهي لا تقل أهمية أو قوة عن دائرة الأمة العربية، فالإسلام عزنا، والمسلمون سندنا وعمقنا الاستراتيجي."

ومن هنا فإن التضامن الإسلامي يأتي في مقدمة منطلقات السياسة الخارجية السعودية حيث يأتي المنطلق الأول والثاني في داخله فحماية الأمن الوطني والمصلحة الوطنية السعودية هو تدعيم للتضامن الإسلامي حيث تعد المملكة جزءا لا يتجزأ من العالم الإسلامي هذا من ناحية

ومن ناحية أخرى فإن التزام المملكة بالتضامن العربي يأتي في سياق وإطار التضامن الإسلامي، وهذا ما أكده أيضا قول صاحب الجلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز "لا شك أن المملكة لم تأل جهدا لتعزيز التضامن الإسلامي فالتضامن ليس محورا فقط لسياستها العربية بل إنه أيضا المحور لسياستها الإسلامية فالمملكة العربية السعودية دولة إسلامية دستورا وقانونا الأمر الذي يجعلها تطمع إلى تطوير التضامن بين المسلمين إلى اتحاد أو وحدة فالإسلام دين توحيد ووحدة، إنه يذيب القوميات في بوتقة ويصهر المسلمين كافة في أمة واحدة"، وقول صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية: "إن العربي المسلم عليه أن يتذكر كيف أن التلاحم العربي تاريخيا كان وراء ازدهار الحضارة الإسلامية وأن وحدة العرب إذا ما تحققت فلا بد أن تكون سندا للتضامن الإسلامي ومنطلقا لإحياء القيم والمثل التي قامت عليها الحضارة العربية الإسلامية."